تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

Analyzing the quantitative impact of public spending on economic growth in Algeria

العمرية لعجال
جامعة باتنة1، الجزائر
Lamriat28@gmail.com

محمد يعقوبي
جامعة المسيلة، الجزائر
Moh_yagoubi@yahoo.fr

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل وتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر وقياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام خلال الفترة 1995-2014.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك في الأجل الطويل، وبلغت قيمة المرونة المتعلقة بنفقات التسيير 0.368. وقد انخفضت من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز إلى 0.406، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال الفترة المدروسة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الخام، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims at determining the impact of public spending on economic growth in Algeria by analyzing the evolution of the public expenditure size and structure in Algeria and measuring the relationship between public spending and gross domestic product during the period 1995-2014.

The main results of the study indicate a proportional relationship between the GDP and public spending for each of operating and capital expenditures in the long term, and the flexibility value of the operating expenditures was 0.368, and it has fallen from 0.88 to 0.36 in favor of the capital expenditures; and the flexibility value of the capital expenditures has decreased to 0.406, which is a very significant rise in expenditures reflects the direction of spending policy during the study period, where Algeria has planned an important development programs.

Key words: public spending, operating expenditures, capital expenditures, gross domestic product, Algerian economy.

تمهيد:

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل أسعار النفط بداية الالفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في اتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولعل أهم الأسباب التي أدت الى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر تعود الى العوامل التالية: المحدد الاقتصادي والمذهبي، ويقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛ المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛ المحدد المالي، ويتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.[1]

وفي ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه الحالي نحو سياسة تقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019. وعليه، فإن هذه الدراسة تأتي لتحليل وتحديد الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو

الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر؛ ومن ثم تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر.

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة. ولقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر بحيث تشتمل نفقات التسيير، نفقات التجهيز أو الاستثمار، القروض والتسبيقات[2].

1-1- تبويب نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والادوات..الخ وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية[3]. وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول ب، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة ما بين الوزارات[4].

ويتم تبويب نفقات التسيير إلى أربعة عناوين وهي محددة في المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المتمثلة في: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ التدخلات العمومية[5]. هذا، وتتكون النفقات العادية من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، وتضم نفقات التسيير العنوان الثاني أي تخصيصات السلطات العمومية والعنوان الثالث أي النفقات الخاصة بوسائل المصالح، بينما النفقات التحويلية تضم العنوان الأول أي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والعنوان الرابع أي التدخلات العمومية. وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكنها ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة [6].

1-2- تبويب نفقات التجهيز: يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات. وإن ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول الى تحقيق تنمية شاملة. وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد[7].

2- تحليل تطور حجم النفقات العامة في الجزائر:

2-1: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر: تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها - بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (1) الذي يتبين منه أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت بـ 22.5 %، وهذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول يحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

ويلاحظ أيضا أن معدل النمو السنوي في المتوسط للنفقات العامة للفترة 1990-1999 قد بلغ 26.78% وهذا مقابل نفس المعدل للفترة 2000-2011 الذي قدر بنسبة 15.91% في المتوسط، أما معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1990-2011 فقد قدر بـ 21.09% في المتوسط، وهذا راجع لبرامج الإصلاح التي تم تنفيذها. وكان ذلك نتيجة لمختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول. كما بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6635.62 مليار دينار مقابل 7058,2 7054.35 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض

يساوي 5.9 ٪. وقد خص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 28 ٪ و23 ٪ على التوالي في 2011 و 2012 النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (-578.3 و -387.7 مليار دينار على التوالي). إذ أدّت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 26,7 ٪ في 2011 ثمّ 30,2 ٪ في 2012 مقابل 22,2 ٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدّى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى ٪25,6 ، مع بقائها أعلى ممّا كانت عليه في 2010 . أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبب انخفاض نفقات رأس المال في 2013 (التي عادت إلى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011) في تراجعها من 14.4% في 2012 الى 11.5% في 82013.

ولقد انتقلت النفقات الجارية من 4782,6 مليار دينار في 2012 إلى 4204,3 مليار دينار في 2013، أي بانخفاض قدره 12,1 ٪ مقابل ارتفاع بـ 23,3 ٪ في 2012 وبـ 45,9 ٪ في 2011 وقد نتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3 مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447,2 مليار دينار) وبقدر أقل عن انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار). ويفسّر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات قد احتوت الأثر الرجعي على عدّة سنوات للزيادات في الأجور. ونتج انخفاض التحويلات الجارية بمبلغ قدره 447,2 مليار دينار أساسا عن الانخفاض في نفقات بند تحويلات أخرى بـ 359.5 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87,6 مليار دينار.

وفيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و2011، وبلغت 2275,5 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1887,8 مليار دينار(-17%) في 2013، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011. ويرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز بصفة شبه كلية إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 الى 243.6 مليار دينار في 2013 (-370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و2012 (342.6 مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دينار(13.7%) لتبلغ 714,5 مليار دينار، وتمثل 37,8 ٪ من اجمالي نفقات التجهيز والذي تراجعت قيمته بنسبة 16.4% الى 381 مليار دينار، في حين عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليل الأهمية.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فإن معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 قد قدر بـ 29.78% في المتوسط، في حين وصل نفس المعدل للفترة 2000-2011 نسبة 14.73%، أما معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990-2011 قدر بـ21.18 %. بالمقابل فان نفقات التجهيز التي تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات البترولية، عرفت أي نفقات التجهيز معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 24.05%، وقد قدر هذا المعدل للفترة 2000-2011 ما نسبته 23.09% في المتوسط، في حين استقر هذا المعدل عند 23.51% في المتوسط للفترة 1990-2011 وهذا راجع للبرامج الاستثمارية المسطرة ضمن البرامج التنموية، أي أن معدل نمو نفقات التجهيز للفترة 2000-2011 يفوق معدل نمو السنوي في المتوسط لكل من نفقات التسيير من جهة ومعدل نمو الجباية البترولية من جهة أخرى، وهو يعكس ربما مستوى الأهداف المسطرة والطموحات المرجوة، من الناحية الإيجابية، أو حجم التكاليف لهذه البرامج، مما يجعلنا نتساءل حول إنتاجية النفقات العامة. وهذا يرجع لارتباط النفقات العامة بما يقابلها من مصدر التمويل والتي تتمثل بنسبة كبيرة في الجباية البترولية، عرفت أي الجباية البترولية معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 30.68% في المتوسط، وقد بلغ نفس المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 14.09% في المتوسط، أما معدل النمو السنوي للجباية البترولية للفترة 1990-2011 قدر بـ 21.2% في المتوسط، وقد عرف أكبر تغير سنوي سنة 2005 بارتفاع قدر بنسبة 52.64%.

وقد اتخذت الإيرادات العامة نفس المنحى على العموم حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 مـــا نسبته 24.76% في المتوسط، في حين عرف نفس المعدل للنمو للفترة 2000-2011 ما نسبته 13.15% في المتوسط، بالمقابل عرف معدل النمو السنوي للايرادات العامة للفترة 1990-2011 ما نسبته 18.12% في المتوسط، وهذا راجع للانخفاض الذي عرفته الإيرادات الجباية البترولية للسنة 2008 بنسبة 36.74%.

الجدول رقم 1: تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي لنفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز
1970	5876		4253	-	1623	-
1975	19068	42,2	13656	45,2	5412	35,2
1980	44016	31,3	26789	33,3	17227	28,3
1985	99841	9,0	54660	8,7	45181	9,3
1990	136500	9,6	88800	10,7	47700	7,7
1995	759617	34,1	473964	43,5	285923	21,2
2000	1178122	22,5	856193	10,5	321929	72,2
2005	2052037	8,6	1245132	-0,5	806905	26,5
2010	4466940	5,2	2659078	15,6	1807862	-7,1
2011	5731407	28,3	3797252	42,8	1934500	7,0
2012	7054350	23,1	4691340	23,5	2363010	22,2
2013	6635620	-5,9	4156360	-11,4	2479260	4,9
2014	7153040	7,8	4542040	9,3	2611000	5,3

المصدر: أعد هذا الجدول بناء على البيانات الواردة في التقارير الآتية:

-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget/budget2013.pdf
-http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf.

2-2: تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصـــادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي

السنوات	النفقات العامة المليون دج	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الخام
1970	5876	24072,3	24,4
1975	19068	61573,9	31,0
1980	44016	162507,2	27,1
1985	99841	291597,2	34,2
1990	136500	554388,1	24,6
1995	759617	2004994,7	37,9
2000	1178122	4123513,9	28,6
2005	2052037	7561984,3	27,1
2010	4466940	12034399,0	37,1
2011	5731407	14481007,8	39,6
2012	7054350	16208698,4	43,5
2013	6635620	16643833,6	39,9
2014	7153040	17205106,3	41,6

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الآتية:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf.

يتبين من الجدول رقم (2) أن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990- 1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط، وفي حدود 33.51% في المتوسط للفترة 2000-2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990-2011 أي ما نسبته 32.99% في المتوسط، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال هذه الفترة إلى مستوى 43.5% سنة 2012 واستقرت عند 41.6% سنة 2014. فعلى الرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أنه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع من 135570.6 دج سنة 2000 الى 397323.6 دج سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي 10.67% في المتوسط للفترة 2000-2011، حيث شهد انخفاض من 319265.2 دج سنة 2008 الى 282636.5 دج سنة 2009 بنسبة 11.47%.

3- تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر:

3-1- تحليل تطور هيكل نفقات التسيير: لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى. إذ ان نفقات التسيير قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بنسبة 80.6% سنة 1999، وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبلغت نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة 65.9% في المتوسط للفترة 1990-2011، في حين سجلت نفس النسبة للفترة 1990-1999 ما يقارب 70%، لتعرف بعدها اتجاه ومنحى تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل الى 63.1% في المتوسط للفترة 2000-2011، بل انخفضت إلى المستوى 52.9% سنة 2008.

أما فيما يتعلق بالقيم المطلقة فإن مبالغ نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو السنوي إذ ارتفعت من 88800 مليون دج سنة 1990، 856193 مليون دج سنة 2000، الى 3797252 مليون دج سنة 2011. ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وإرتفاع نتيجة ارتفاع اصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 1108.5 مليار دج سنة 2009، 1140.2 مليار دج سنة 2010، 1773.9 مليار دج سنة 2011، 2431.7 مليار دج سنة 2012 الى 1984.5 مليار دج سنة 2013. أما فيما يتعلق بنفقات المستخدمين فقد ارتفعت من 910.9 مليار دج سنة 2009 الى 1212.6 مليار دج سنة 2010، 1774.7 مليار دج سنة 2011، 1988.4 مليار دج سنة 2012 الى 1833 مليار دج سنة 2013. أما فيما يتعلق بمنح المجاهدين فقد سجلت 130.7 مليار دج سنة 2009، لتصل الى 226.5 مليار دج سنة 2013.

أما ارتفاع نسبة النفقات الجارية فقد نجم عن ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 52% في 2012 (31.6% في 2011) وبدرجة أقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين بـ 10.2% (لكن 46.4% في 2011). وإن هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل كان ناجما عن ارتفاع التحويلات، بما فيها الدعم، وارتفاع دخل الموظفين. إذ بلغت نسبة التحولات والدعم إلى النفقات الجارية 32.1% في 1999 وتصاعدت منذ ذلك لتصل 48.2% في 2009، وبعد ذلك تراجعت لتبلغ 42.9% و45.7% في 2010 و2011 على التوالي، وذلك بسبب الارتفاع القوي في نفقات المستخدمين، ومن ثم إرتفعت هذه النسبة من جديد لتصل 53.1% في 2012. وبالمقابل، فإن التحويلات والدعم لا تمثل سوى ما يقارب 28% من النفقات الجارية خلال السنتين 2011 و2012 (20.5% في 2010) في تونس و19.5% و29.2% في 2009 و2010 في المغرب [9].

أخيرا، نصل إلى أن التوسيع الميزاني خلال سنوات 2000 وبخاصة في السنتين الأخيرتين قد أدى إلى ظهور نوعين من التحديات الكبيرة اللذان يواجهان الاقتصاد الوطني. يتعلق الأول بقابلية استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط الأجل ويتعلق الثاني بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

3-2- تحليل تطور هيكل نفقات التجهيز: سجلت نفقات التجهيز ما قيمته 47700 مليون دج سنة 1990 لترتفع الى ما 285923 مليون دج سنة 1995، بعدها شهدت تذبذب بالانخفاض لغاية سنة 1999، حتى تعاود الانطلاقة من جديد وبمعدل مرتفع لتصل الى ما قيمته 1434638 مليون دج سنة 2007، لتعاود الارتفاع من جديد من1807862 مليون دج سنة 2010 الى 1934155 مليون دج سنة 2011. نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية من 2714000 مليون دج سنة 2007 الى 1715400 مليون دج سنة 2008 ثم الى 1927000 مليون دج سنة 2009، 1501700 مليون دج سنة 2010، لتشهد بعدها تحسنا الى 1529400 مليون دج سنة 2011.

ومن جهة أخرى، تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية فإن هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا ترجع إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار في 2011 الى 611.1 مليار دينار في 2012، أي زيادة قدرها 125.2%. أما نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية التي كانت حصتها في نفقات الاستثمار بـ 40.1% 2008 فقد عرفت تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2011 نسبة 35.7% فقط وبقيت مستقرة تقريبا في 2012 بواقع 693.3 مليار دينار وتمثل نسبة 31% من نفقات التجهيز الاجمالية. وعرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعتبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، إذ انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23.3% في حين بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا(134.6 مليار دينار مقابل 137.9 مليار دينار في 2011) كما عرفت النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعا قدره 23.4%.

يجدر التذكير هنا بأن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصّل إليها في هذا النوع من النفقات توافقا مع امكانيات الامتصاص المتاحة للاقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية يستدعي كل الاهتمام [10].

2-3- علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة: ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة؛ فالنفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، فالجزائر مثلا تأتي النسبة الأكبر من إيراداتها من الجباية البترولية التي قد تفوق 60 % أحيانا، مما يدفع إلى البحث عن العلاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

يلاحظ من البيانات الواردة في هذا الجدول أن الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة وكذلك الايرادات الجبائية. حيث كانت الإيرادات الجبائية للفترة 1970-2014 في حدود 92% في المتوسط سنويا، وقد بلغت 94% سنة 2014. أما نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الجبائية فقد وصلت إلى أعلى نسبة قدرت بـ 79% سنة 2006، وإتجهت نحو التراجع انطلاقا من سنة 2006 الى غاية سنة 2014 لتصل الى 43%، وفي المتوسط سجلت هذه النسبة ما يقدر بـ 62% للفترة 1990-2014، مقابل 47% في المتوسط للفترة 1970-1989.

كما يتضح أيضاً أن الجباية البترولية تعتبر أهم مصدر تمويل النفقات العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69% في المتوسط وذلك للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية

للنفقات العامة الى أقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111% سنة 2006، لأن معدل نمو الجباية البترولية أكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الارتفاع المستمر للنفقات العامة في هذه السنة، بعدها بدأت هذه النسبة في التراجع إلى أن وصلت إلى 22% سنة 2014. أما فيما يتعلق بنسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير فقد بلغت ما يفوق 96% للفترة 1990-2011، وقد ارتفعت إلى 189% سنة 2006، بل وصلت الى أدناها بنسبة 40.3% سنة2011.

الجدول رقم 3: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة : مليون دج

السنوات	النفقات العامة	الجباية البترولية/النفقات العامة	الإيرادات الجبائية	الإيرادات الجبائية/الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية البترولية/الإيرادات الجبائية
1970	5876	23	5456	87	1350	25
1975	19068	71	23195,0	93	13462,0	58
1980	44016	86	58020,0	97	37658,0	65
1985	99841	47	93778,0	89	46786,0	50
1990	136500	56	147300,0	97	76200,0	52
1995	759617	44	578140,0	95	336148,0	58
2000	1178122	100	1522739,0	96	1173237,0	77
2005	2052037	111	2908308,0	94	2267836,0	78
2010	4466940	34	2799644,0	91	1501700,0	54
2011	5731407	27	2978298,0	88	1529400,0	51
2012	7054350	22	3430250,0	90	1519040,0	44
2013	6635620	24	3643640,0	94	1615900,0	44
2014	7153040	22	3668110,0	94	1577730,0	43

المصدر: تم استقاء بيانات هذا الجدول من المعلومات الواردة في التقارير الآتية:

- http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

4-تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر: لغرض تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، ممثلة للمتغيرات محل الدراسة، بالاعتماد على وثائق ومصادر من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات[11]. كما تم إعتماد رموز لمتغيرات الدراسة بعد ادخال اللوغاريتمات على قيمها الاصلية وهي:

- LNG للنفقات العامة
- LNGF لنفقات التسيير
- LNGE لنفقات التجهيز
- LNPIB لإجمالي الناتج المحلي

وقصد الوصول إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام، تم تقدير معادلة الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

4-1- العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام: من أجل قياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام تم تقدير معادلة انحدار الناتج المحلي الخام على النفقات العامة، وبما أن متغيرات العلاقة مأخوذة بقيمها اللوغاريتمية،

فإن معالم النموذج تمثل المرونات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في المدى الطويل، ومن المفترض أن تكـــون موجبـــة. وفيما يلي نتائج التقدير للفترة 1995- 2014:

$\bar{R}^2 = 0.978$ DW=1.008 F-stat=807.609 N=20

إن هذا النموذج يعتبر مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بـــين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.859 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.859%). ومع ذلك يلاحظ انخفاض المرونة مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85.

كما يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عنـــد عتبـــة 5%، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.978. ومن الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيـــع الطبيعي أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

4-2- العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الخام: كانت نتائج تقدير العلاقة بين نفقات التســـيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الخام وذلك للفترة 1996-2014 كما يلي:

$\bar{R}^2 = 0.988$ DW=1.248 F-stat=694.298 N=19

يعتبر هذا النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طرديـــة بـــين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل. أما بالنسبة للمرونة المتعلقـــة بنفقـــات التســـيير يلاحظ ان قيمتها 0.368 (إذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1% يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخـــام بنســـبة 0.368%)، وقد انخفضت قيمة المرونة من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونـــة بالنســـبة لنفقات التجهيز الى 0.406 (إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1% يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنســـبة 0.406%)، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

وإن هذا النموذج يحتوي على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، إذ أن جميع المعالم معنوية عند عتبـــة 5%، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.988. كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيـــع الطبيعـــي، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

الخلاصة:

بعد حلول الصدمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في مختلف المؤشـــرات الاقتصادية الاجمالية مما استدعي القيام بجملة من الإصلاحات مقابل مجموعة من الشروط، أهمها التخلي عن السياســـة المالية التوسعية، وفي سنة 1999 عاودت النفقات العامة الارتفاع ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعـــاش الاقتصـــادي الذي استهدف تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وكذلك دعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقـــر، أدى الـــى زيادة حجم الانفاق العام مما يعكس رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية.

ولقد توصلت هذه الدراسة التي اهتمت بتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتـــرة 1995-2014 إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الأجل الطويل.
- أن المرونة المتعلقة بالنفقات العامة قد بلغت قيمتها 0.859، وقد انخفضت مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85.
- فيما يتعلق بعلاقة الناتج المحلي بنفقات التسيير ونفقات التجهيز تبين أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الأجل الطويل.
- بلغت قيمة المرونة المتعلقة بنفقات التسيير 0.368، وقد انخفضت من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز الى 0.406، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

الهوامش والمراجع:

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،.اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

-حماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص. 10.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 31.

[3] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 32.

[4] قانون 15-18 المؤرخ في 2015/12/30، **يتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2015، ص.37.

[5] المادة رقم 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

[6] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2004، ص. 53.

[7] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص. 58.

[8] للإطلاع أكثر، أنظر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[9] وذلك بحسب ما ورد في التقرير المتوافر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf

[10] لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[11] تم الحصول على هذه البيانات بالإطلاع على التقارير المنشورة في المواقع الآتية:

- http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf